يتوقع أن تؤدي إلى ارتفاع العرض المتزامن مع تراجع الطلب

«ساكسو بنك»: عودة التصدير الليبي تؤثر على أسعار النفط في المستقبل

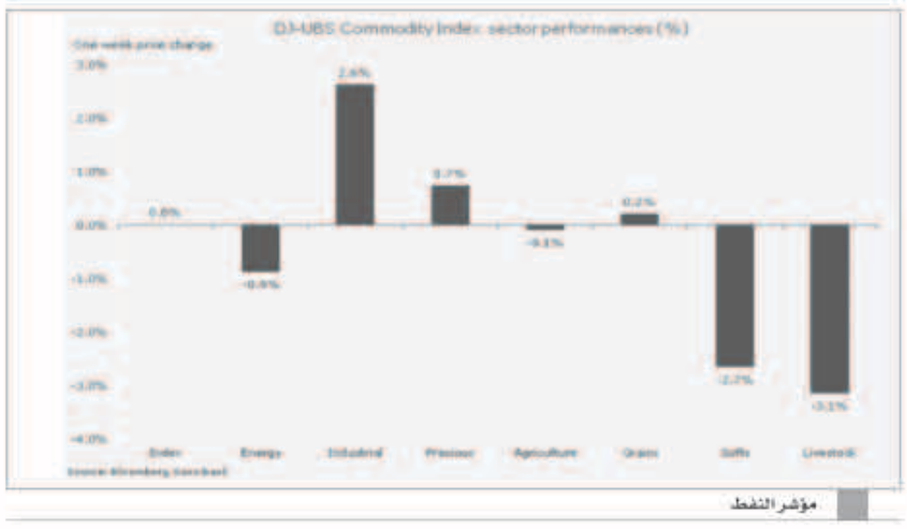

مؤشر النفط

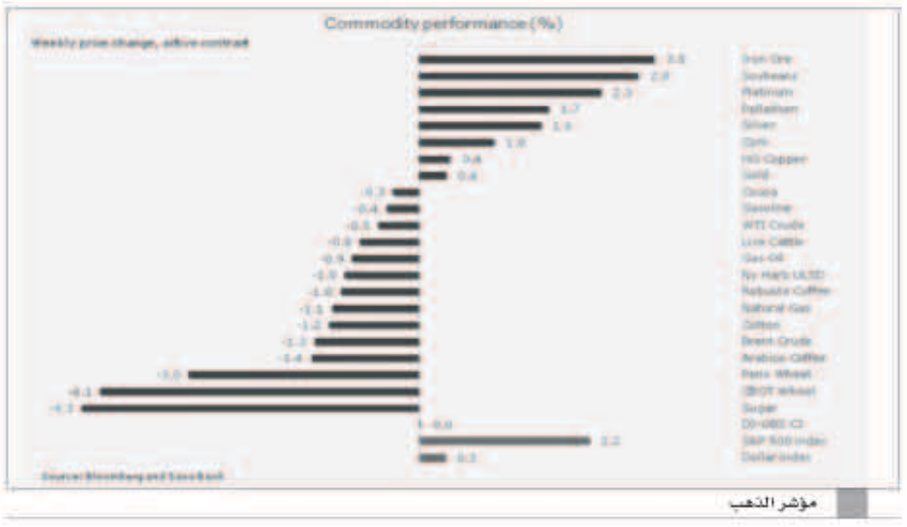

مؤشر الذهب

قال تقرير ساكسو بنك إن السلع عموما شهدت بداية هادئة في مطلع شهر أبريل مع تركز الاهتمام على تقرير العمل الامريكي الذي عاد في نهاية المطاف ليكون الأقوى منذ نوفمبر الماضي بسبب تلاشي تأثير الشتاء القارس إذ اتسم قطاع الطاقة بالضعف تزامنا مع احتمالية فتح مرافئ النفط الرئيسية في ليبيا أخيرا والذي من الممكن أن يرفع العرض في وقت يمر فيه الطلب برحلة من الضعف في هذا الوقت من الموسم.

وأضاف التقرير حصل قطاع الحبوب على دفعة قوية من التقارير الحكومية الامريكية التي أشارت إلى تدني مخزونات حبوب الصويا وانخفاض انتاج الذرة في هذا الصيف تبعا لتفضيل المزارعين لمحاصيل أخرى على حساب الذرة وكانت المعادن الصناعية والثمينة الأقوى أداءً مع تحقيق الالمنيوم لأرباح قوية على خلفية خفض الانتاج بينما استقر النحاس فوق الدعم الرئيسي جراء الآمال المتعلقة بالتحفيز الصيني في حين انتعش الذهب بعد أن هدأ تقرير العمل الامريكي من روع الناس وأيضا لم يتغير إجمالي مؤشر السلع داو جونز- UBS تقريبا في الوقت الذي كانت أرباح المعدن متوازية مع خسائر الطاقة والسلع الاستهلاكية بشكل أساسي

وأضاف عوض البلاتينيوم نصف خسائره تقريباً في شهر مارس بعد دخول الاضراب في المناجم جنوب افريقيا، أكبر المنتجين على مستوى العالم، شهره الثالث حيث من المفترض أن يستفيد كلا من البلاتينيوم والبالاديوم من استمرار ضعف العرض.

واشار تضرر قطاع المواد الاستهلاكية جراء تجدد التسييل الطويل في معظم مكوناته لا سيما السكر والقهوة اللذين تم بيعهما على خلفية العرض الوفير للسكر من البرازيل والقهوة من فيتنام ووسط أمريكا في الوقت الذي يسير انتاج القهوة البرازيلي على نفس المسار ليسجل انخفاضا بمعدل 20 في المئة بعد الجو الجاف والحار الذي أدى بدوره إلى انخفاض محصول السنة الحالية مما أثار انتعاشا قوياً في شهري فبراير ومارس.

ارتفاع أسعار الغذاء

وأوضح التقرير ارتفعت أسعار الغذاء العالمية إلى أعلى مستوياتها في 10 أشهر في شهر مارس بسبب تضرر المحصول جراء الطقس الذي يشهده العالم بدءا بالطقس المتجمد في أمريكا مرورا بالتوتر الجيوسياسي في منطقة البحر الأسود مما ساهم في رفع تكلفة العديد من أنواع الغذاء بدءا باللحوم وانتهاءً بالقمح وبالتالي ارتفاع مؤشر سعر الغذاء العالمي في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ما أدى إلى تطورات في السعر في 55 نوع من الغذاء بنسبة 2.3 في المئة لتسجل أعلى معدل لها منذ مايو الماضي في حين انحصر المعدل الحالي عند 212.8 بين 200 و220 منذ ارتفاعه إلى 240 في عام 2010 وهي السنة التي تصدر فيها الأمن الغذائي جدول الأعمال بعد موجة الارتفاع التي شهدتها الأغذية الرئيسية والذي شكل السبب الرئيسي وراء الربيع العربي الذي انطلق بدوره في ديسمبر من نفس العام.

وحصلت حبوب الصويا على دفعة قوية من تقرير المخزون الربعي الامريكي الذي خمن انخفاض المخزونات إلى أدنى مستوياتها منذ 2004 على خلفية قوة طلب التصدير ومن المتوقع على كل حال أن يحمل موسم الذرة الحالي بعض المساعدة بعد نية المزارعين الأمريكيين زراعة ما يقارب 81.5 مليون هكتار من حبوب الصويا خلال الأشهر القليلة القادمة ما يمثل رقماً قياسياً وكنتيجة لذلك، نستشعر الضغط للوصول إلى أسعار أعلى بشكل رئيسي في تراجع أسعار المحاصيل الحالي «حبوب الصويا في شهر مايو 2014» بينما يتم تداول المحصول الجديد «حبوب الصويا في شهر نوفمبر2014» أرخص بمعدل 17 بالمئة على خلفية التوقعات المتعلقة بالبناء القوي في المخزونات بعد موسم الحصاد في هذه السنة حيث ارتفع المحصول إلى أعلى مستوياته في سبعة أشهر جراء الاخبار التي تفيد بانخفاض المخزونات الحالية أكثر من المتوقع بالإضافة إلى نية المزارعين تقليص مساحة المحصول في هذه السنة بمعدل ثلاثة بالمئة وانخفضت أسعار القمح بسبب الأمطار التي قلصت المخاوف المتعلقة بالمحصول الربيعي ما أدى بدوره إلى عدم حدوث أي تغيير في قطاع الحبوب هذا الأسبوع.

أسبوع متقلب

وقال التقرير عانى النفط الخام، وفي مقدمته، خام برنت من عمليات البيع الشرهة هذا الأسبوع على خلفية الأخبار القادمة من ليبيا والتي تفيد بإمكانية عودة التصدير من الموانئ الشرقية فيها خلال ساعات إثر ارتفاع التوقعات بعد الأخبار المتلعقة بحدوث انفراج في المفاوضات بين الحكومة الليبية والثوار والتي من الممكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى عودة تصدير النفط بعد هبوطه من 1.5 مليون برميل يومياً إلى قطرات في الآونة الاخيرة ولكن الآمال، كما شهدنا في العديد من المرات خلال المواجهة التي دامت شهراً، سرعان ما تلاشت جراء المخاوف المتعلقة ببعدنا مسافة أشهر عن استئناف الانتاج والتصدير بشكل كامل؛ وعلى الرغم من التوصل لاتفاق بهذا الخصوص، يبقى من المبهم الكيفية التي ستتم فيها إعادة الانتاج بسرعة إثر تضرر مرافق انتاج النفط والبنية التحتية للأنابيب جراء التوقف عن الإنتاج.

كسر خام برنت الإتجاه الصعودي قبل هذا الارتفاع عائدا إلى معدلاته في عام 2009 قبل أن يلقى الدعم عند 104 دولارات/ للبرميل ما يمثل أدنى سعر له منذ نوفمبر حيث تبدو احتمالية الارتفاع المباشر في اسعار خام برنت محدودة في هذه المرحلة بسبب وفرة العرض التي من المحتمل أن ترتفع أكثر في حال استطاعت ليبيا استعادة بعض صادراتها في الوقت الذي انخفض فيه الطلب الامريكي على استيراد خام النفط إلى أدنى مستوياته منذ عام 1996 بسبب استمرار الانتاج المحلي في الارتفاع ما قدم الدعم إلى التضيق المستمر في الفجوة بين خامي النفط العالميين، برنت وغرب تكساس الوسيط حيث انخفض الخصم على خام غرب تكساس الوسيط هذا الاسبوع إلى 5 دولار للبرميل ما يمثل أدنى مستوياته منذ أكتوبر.

استقرار الذهب بعد انخفاضه في مارس

أمضى الذهب الاسبوع مستقراً في معدل ضيق نسبياً بعد انخفاضه بمعدل 100 دولار خلال النصف الثاني من شهر مارس حيث كانت حدود المجال محصورة بين معدلات التحرك بين 100 و200 عند 1272 و1298 دولارا للأونصة خلال معظم الأسبوع قبل تمكن المعدن من الصعود مجددا فوق 1300 دولار للأونصة على خلفية تقرير العمل الامريكي الذي هدأ من المخاوف التي تتعلق بتسارع التوجه إلى رفع معدلات الفائدة. حيث قام مستثمرو الذهب بتخفيض أرصدتهم في بورصة المنتجات المتداولة إلى أدنى مستوياتها منذ ديسمبر جراء تصدع الارتفاع القوي الذي شهدناه في بداية العام نتيجة عمليات البيع الحادة حيث من المحتمل أن تساهم ندرة الأخبار الجيدة في خفض الاحتمال الصعودي في الذهب في هذه المرحلة وبالتالي فنحن نرى أي احتمال في الارتفاع فوق عتبة 1320 دولار للأونصة احتمالاً محدوداً في هذه الآونة.

إيرباص: شركات طيران سعودية تدرس شراء طائرات جديدة

قال رئيس شركة طيران إيرباص الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حبيب فقيه في مقابلة خاصة مع «العربية نت»، إن شركات طيران سعودية، من بينها خطوط الطيران السعودية وطيران ناس، تدرس شراء طائرات جديدة.

وتسلمت الخطوط السعودية نوفمبر الماضي طائرة جديدة من طراز إيرباص 300-330، ليصل بذلك عدد طائرات «السعودية» من الطراز نفسه إلى 9 طائرات حديثة من أصل 12 طائرة من هذا النوع.

وأضاف فقيه لـ «العربية نت»، «تحدثنا مع شركات طيران سعودية وأبلغونا أنهم يدرسون شراء طائرات جديدة، إلا أنه لم تبدأ عملية المفاوضات بشأن شراء هذه الطائرات بعد، والأمر لايزال قيد الدراسة».

يذكر أن الخطوط السعودية وضعت خطة استراتيجية لدعم الأسطول بـ90 طائرة إيرباص وبوينغ، تشمل 35 إيرباص 320، و15 إيرباص 321، و12 إيرباص 330، إلى جانب 20 بوينغ 777-300 آي آر بعيدة المدى.

وحول جاذبية السوق السعودي لشركة إيرباص قال فقيه «ليس أمامنا إلا التوسع في السوق السعودي، يعمل لدى مجموعة إيرباص أكثر من 1000 شخص، ونقوم بتقديم خدمات التدريب والتطوير، ومستعدون لتقديم المشورة لأية جهة، مستعدون للقيام بما يجب، والإخوان في الحكومة السعودية يشعرون بذلك جيدا.

وسجلت إيرباص طلبات قياسية بعدد بلغ 1619 طائرة في عام 2013 بقيمة بلغت 176 مليار يورو بالسعر المعلن.

وحول خطة إعادة هيكلة إيرباص التي تجري حاليا قال فقيه إنه يتم العمل الآن على تقسيم أعمال الشركة لثلاث وحدات، وهذا ينطبق على فرع الشرق الأوسط، إلا أن عملية إعادة الهيكلة في منطقة الشرق الأوسط لن تسفر عن تسريح أي من موظفي المجموعة.

وأعلنت إيرباص قبل أيام أنها تخلصت من 5291 وظيفة كجزء من إعادة هيكلة أنشطتها للدفاع والفضاء.

وقالت شركة إيرباص المنافس الرئيسي لشركة بوينغ الأمريكية، إنها سجلت أرباحا صافية بقيمة 1.5 مليار يورو، بما يعادل مليارَي دولار في عام 2013، بزيادة نسبتها 22 في المئة ، على عام 2012، وارتفعت المبيعات بنسبة 5 في المئة ، إلى 59.3 مليار يورو. وأوضح فقيه أنه «سيتم تقسيم إيرباص إلى 3 وحدات على أن يتم إنشاء أقسام خاصة بهذه الوحدات في الشرق الأوسط، وبالتالي سيتم التوسع في عملية التوظيف».

وحول أعمال إيرباص في العراق قال فقيه «كانت توجد اتصالات ومفاوضات بيننا وبين المسؤولين في العراق، ولكننا فوجئنا بأنهم قاموا بشراء طائرات مستعملة، ولم يتصلوا بنا، وهم لديهم حرية الاختيار بالتأكيد».

وحول تأثير الثورات في المنطقة على مبيعات الطائرات في منطقة الشرق الأوسط قال فقيه إن الطلبيات السابقة ظلت كما هي إلا أن بعض الحكومات طلبت تعديلات على طائرات كانت قد تعاقدت عليها في السابق، وهذا من حقها بحسب التغيرات التي حدثت والتوجهات الجديدة لدى هذه الحكومات وإيرباص تتفهم الأمر.

وأكد فقيه أن سوق الطيران والسفر في المنطقة العربية والشرق الأوسط واعدة لعدد من الأسباب أبرزها ارتفاع الطلب على استخدام الطيران، والنمو الاقتصادي، وعدم وجود شبكات قطارات متقدمة في المنطقة، ما يدفع لزيادة الطلب على السفر بالطيران».

وقال فقيه إن الدول العربية بحاجة لاستثمار مئات المليارات من الدولارات لتطوير بنيتها التحتية الخاصة بالمطارات وأساطيلها من الطائرات.

يناير يسجل أعلى التداولات ومارس الأدنى

السيولة المتدفقة على سوق أبوظبي تتضاعف 3 مرات خلال الربع الأول

تضاعفت مستويات السيولة المتدفقة على أسهم سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال الربع الأول من العام الحالي، اكثر من ثلاث مرات، لتصل إلى 52.17 مليار درهم، مقارنة مع 12.88 مليار درهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وارتفع المؤشر العام للسوق خلال الربع الأول بنسبة 14 في المئة ، وتعرض خلال شهر مارس الماضي إلى عمليات جني أرباح طبيعية، بعد ماراثون صعودي متواصل منذ إعلان فوز الإمارات باستضافة اكسبو 2020 نهاية شهر فبراير من العام الماضي، الأمر الذي شجع المستثمرين على البيع لتحقيق مكاسب سوقية عند أعلى مستويات سعرية سجلتها الأسهم، ليتراجع المؤشر في شهر مارس بنسبة 1.4 في المئة . وقال محللون ماليون إن السيولة المحلية لعبت دوراً في الماراثون الصعودي الذي شهده السوق في الربع الأول، في وقت كان المستثمرون الأجانب يقومون بعمليات تسييل بسبب ظروف الأزمة الأوكرانية، بيد أنهم بدأوا العودة للشراء الانتقائي منذ منتصف الشهر الماضي، بحسب وائل أبومحيسن مدير شركة الأنصاري للأوراق المالية.

وأضاف أن عمليات التصحيح التي تعرض لها سوق أبوظبي مع سوق دبي غالبية جلسات شهر مارس، قللت من المخاطر التي وصلت إليها بعض الأسهم، خصوصا تلك التي ارتفعت أسعارها بنسب كبيرة غير مبررة، فضلا عن أنها وفرت الفرصة لمستثمرين آخرين فاتتهم فرصة دخول السوق عند مستويات سعرية مرتفعة، للعودة للشراء من جديد، الأمر الذي دعم الأسواق لاستكمال مسارها الصاعد.

من جانبه، قال محمد علي ياسين العضو المنتدب لشركة أبوظبي الوطني للأوراق المالية، إن السوق تجاوب مع النتائج الإيجابية وتوزيعات الأرباح السخية التي أقرتها الشركات، خصوصا بنوك أبوظبي، مما شجع المستثمرين على ضخ المزيد من السيولة للاستفادة من توزيعات الأرباح التي ستظل داعمة للنشاط الحالي للأسواق.

وأضاف أن الأسواق بحاجة إلى نتائج جيدة من الشركات المدرجة للربع الأول تبرر الارتفاعات الحالية، موضحا أن نمواً في الأرباح يتراوح بين 10 إلى 15 في المئة من شأنه أن يبقي النشاط الحالي، ويدعم مزيداً من الارتفاعات. وبحسب إحصاءات سوق أبوظبي عن أداء الربع الأول، سجل شهر يناير أكبر حجم من السيولة المتدفقة إلى السوق بقيمة 22.92 مليون درهم، وهو ما يعادل إجمالي السيولة التي استقطبها السوق خلال العام 2012 بأكمله، يليه شهر فبراير بتداولات قيمتها 16.98 مليون درهم. وشهد شهر مارس اقل حجم من التداولات بين الأشهر الثلاثة بقيمة 12.26 مليون درهم، وهو ما يعني أن السيولة انخفضت خلال الشهر الماضي بنسبة 46.5 في المئة مقارنة بسيولة شهر يناير.

ورأى ياسين ذلك أمراً إيجابياً يعكس قناعة المستثمرين بأن مستويات الأسعار التي انخفضت لها الأسواق غالبية جلسات الشهر الماضي لم تكن مغرية للبيع، لذلك فضلوا التمسك بأسهمهم وعدم الاندفاع نحو البيع العشوائي تحت ضغوط التصحيح، وفي المقابل فضلت شريحة أخرى من المستثمرين ترقب مسار السوق إلى حين توقف الهبوط، مما أدى إلى تراجع أحجام التداولات.

سوق ابو ظبي

تنطلق فعالياته اليوم بحضور وكيل وزارة التجارة والصناعة

القدومي: 70 شركة تشارك بمعرض «العقار والاستثمار» وتعرض 200 مشروع

وليد القدومي

■ محمدي: «مرابحات للحلول العقارية» تطرح «برج هاجر» في مكة و«سلطان سويتس» في إسطنبول

عادل محمدي

■ محمد القدومي: الاستثمار في قطاع سكن الطلاب مجد ولكن إذا أحسن اختيار المنطقة والمشروع

محمد القدومي

قال العضو المنتدب لمجموعة توب اكسبو لتنظيم المعارض والمؤتمرات وليد القدومي خلال تصريح صحفي بمناسبة اكتمال الاستعدادات التي تجريها الشركة حالياً لاطلاق فعاليات معرض العقار والاستثمار على أرض المعارض الدولية خلال الفترة من 7 إلى 12 إبريل وبرعاية وحضور سعادة وكيل وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز الخالدي، بأن الدورة الحالية للمعرض قد شهدت إرتفاع في أعداد الشركات العقارية المشاركة في المعرض لتصل إلى أكثر من 70 شركة جاءت من مختلف الدول العربية والاجنبية لتشارك في إنجاح مثل هذه التظاهرة السنوية المميزة من خلال طرح نحو 200 مشروع في نحو 17 دولة عربية واجنبية.

وأضاف أن الشركات العقارية المشاركة تنوعت ما بين شركات محلية لمشاريع داخل الكويت واخرى اجنبية او محلية تمثل مشاريع من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، سلطنة عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية اللبنانية، المملكة المغربية، إلى جانب مشاريع من بريطانيا، اميركا، ألمانيا، بلغاريا، جورجيا، اسبانيا، التشيك، اليونسة وتركيا، وحجزت حتى الان أكثر من 3200 مترا مربعا داخل قاعة المعرض.

وأشار إلى ان هذا الحشد الكبير من الشركات العقارية ليثبت للجميع أن العقار ما زال وسيبقى هو الاستثمار الافضل على مر العصور والأزمان، وهو الامر الذي تجلى بوضوح من خلال الازمات الكثيرة والمتتالية التي عصفت بأسواق المنطقة والعالم، سواء منها الازمات السياسية أو الاقتصادي والتي ظل معها العقار في مأمن وبعيدا عن أي إهتزاز أو تأثر، بخلاف غيره من القطاعات الاقتصادية التي شهدت تذبذبا وتراجعا ملحوظاً في كافة دول العالم، وخصوصاً قطاع الاسواق والاسهم الذي شهد تراجعا كبيرا أطاح بإستثمارات عدد من الشركات والبنوك، بل ودفع بعضها إلى الافلاس والانهيار.

وأشار إلى أن السباق المحموم والإقبال الكبير الذي شهده المعرض في دورته الحالية من قبل مختلف الشركات العقارية، ليرسخ الانطباع الذي ساد منذ نهاية العام الماضي والذي يؤكد على عودة التعافي من جديد إلى القطاع العقاري المحلي والإقليمي والعالمي، بالشكل الذي يحقق طموحات الجمهور الراغب بالتملك داخل وخارج الكويت.

وأكد القدومي على ان الطلب على العقار في السوق الكويتي ينقسم إلى قسمين في الوقت الراهن، الاول يتعلق بالطلب على العقار المحلي وتحديداً منتجات شقق التمليك التي بدأت تزدهر والتي باتت تشهد طلباً من قبل شريحة كبيرة من المواطنين الذين أصبحوا يلجأون إلى مثل هذه المنتجات بإعتبارها سكناً مؤقتاً لهم من جهة، وإستثمارا آنيا ومستقبليا من الجهة الاخرى، لا سيما في ظل الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي والفلل السكنية وتكلفة البناء في الوقت الحالي.

أما الشق الثاني من الطلب فأشار القدومي إلى أنه يتركز في الطلبات المتزايدة على الاستثمار في العقار الخارجي سواء لأغراض الإستثمار أو حتى للإستفادة منه كسكن ثاني خارج الكويت، حيث يتزايد طلب المواطنين على شراء عقارات وشقق سكنية في كافة الدول المستقرة سياسياً وإقتصاديا، وعلى رأسها بالطبع الجمهورية التركية التي أصبحت تحتل مؤخرا مكانة كبيرة في قلوب المواطنين الكويتيين والخليجيين بفضل قوانينها المشجعة واسعارها المناسبة وطبيعتها الخلابة وتقاليدها المحافظة.

ولفت القدومي إلى أن تزايد الطلب على العقار قابله من الناحية الأخرى حركة عمرانية كبيرة في مختلف دول العالم، حيث بدأت تلك الدول بالتفاعل مع الطلب الكبير والمتزايد على التملك العقاري لديها، فعملت على تنفيذ المشاريع العقارية والتنموية والخدمية التي تلبي هذا الطلب المتزايد وتسد نهم المستثمرين الكبير على التملك العقاري الذي يعود بالايجاب على المؤشرات الاقتصادية للكثير من الدول المستقطبة للسياح والمستثمرين.

وأضاف أن أعدادا كبيرة من العملاء الجدد ينضمون سنوياً إلى قائمة ملاك العقارات حول العالم، وربما تشهد الكويت وحدها تداول عقارات بالآلاف سنوياً، حيث يظل الطلب على العقار حاجة ماسة لكل مواطن في بلده لأن العقار يعني المأوى والامان والاطمئنان، كما وأنه يعني الاستقرار والطمأنينة والمستقبل. وناشد القدومي الجهات الحكومية المعنية بضرورة دعم القطاع العقاري في الكويت، خاصة في إطار الحديث الذي يدور حالياً حول علاج الازمة الاسكانية في الكويت، لافتا إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومي في إيجاد الحل، خاصة وأن القطاع الخاص في الكويت قطاع قوي وله باع طويل في الاسواق الخليجية والخارجية.

وقال ان شركات التطوير العقاري التي تعمل حالياً داخل وخارج الكويت ستكون قادرة على العطاء إذا ما ذللت الصعاب التي تقف أمامها حالياً، حيث يمكن لهذه الشركات حل المشكلة السكنية خلال مدة قصيرة، خاصة وان لهذا القطاع تجارب ثرية وعريقة في بناء وتطوير المدن السكنية الجديدة، خاصة وأن الكويت اليوم متخمة بالسيولة النقدية الكبيرة الموجودة سواء لدى الحكومة أو القطاع الخاص الذي بات يؤمن بأن البيئة الكويتية لم تعد صالحة للاستثمار في ظل الظروف والقوانين الحالية.

ونصح القدومي المستثمرين قبل التعاقد والشراء بالتأكد من المشروع الذي تتواجد فيه الوحدة المراد شراؤها والموقع الذي يتواجد بها، والاستعانة بجهات متخصص للكشف عن العقار، والسؤال عن ملاءة مطور العقار، خاصة في حال كان المشروع في طور الإنشاء، وعدم الاعتماد فقط على رأي وكيل البيع أو الشركة التي تسوق العقار لأنهم في النهاية يرغبون في تسويق المشروع أولا. وقال القدومي: لا تغرنكم الأسعار المنخفضة للعقارات ولا تصدقوا وعود العوائد الكبيرة، وانتبهوا لامكانية البيع فيما بعد، كما انه يجب إستشارة محام عقاري في بلد العقار والتعرف على القوانين العقارية في نفس البلد، وزيارة المشروع على أرض الواقع قبل توقيع العقد والتأكد من الموقع والمواصفات، وقراءة العقد بشكل كامل ومراجعته من قبل محام أو مستشار متخصص في العقود. والتأكد من احتواء العقد على كل ما تم الاتفاق عليه من مواصفات وامتيازات. فكثير من الامتيازات تقدم شفهيا وبالتالي لا يمكن الزام البائع بها اذا لم تكن بالعقد. واكد القدومي بأن زيارة العميل لبلد العقار ومعاينة العقار قبل الالتزام تعاقديا ودفع اية مبالغ للمطور ستريح المشتري كثيرا وتجعله يتخذ القرار الصائب بالشراء من عدمه.